Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المنشورة فى كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى الذى صوَّر فيه قضايا علم المعانى ومسائله، غير أن من يرجع إلى شرح مشهور لمتن التلخيص المذكور هو شرح السعد التفتازانى سيجد أضواء غامرة قد سُلِّطت على آراء عبد القاهر، بحيث أصبحت واضحة وضوحًا بيِّنًا لا يشوبه أى لبس أو غموض.

وهذا نفسه يلقانا فى شروح متون الفقه والنحو وحواشيهما. وإنى لموقن أن أحدًا منا لا يستطيع أن يكتب تاريخ المدارس النحوية: البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية والمصرية دون أن يقرأ شرحًا لمتن من متون علم النحو مثل شرح همع الهوامع على متن جمع الجوامع للسيوطى، فإنه يسوق فى شرحه جميع الآراء النحوية لنحاة هذه المدارس بحيث يصبح من اليسير على المؤرخ لتلك المدارس أن يكتب لها تاريخًا علميًّا دقيقًا. فليست الشروح وما يتصل بها من الحواشى والتقارير لغوًا من اللغو أو فضولاً، بل هى دراسات علمية تاريخية بالغة الدقة، أصحابها يحاورون فيها أسلافهم ويجادلونهم كأحسن ما يجادل ويحاور العلماء المتخصصون الممتازون.

ومن تتمة الهجوم لخصوم التراث أن نراهم يجدون على نسخة صحيح البخارى المطبوعة ببولاق مثلاً سماعًا لابن مالك العالم النحوى المشهور لقراءة اليونينى. فيظنون أن المسألة لا تعدو إثبات التلقى والأخذ عن هذا العالم، وكأن علم ابن مالك وأمثاله فى كتابتهم للسماع أو القراءة تقف عند حدّ النقل والمحاكاة ولا ابتكار هناك ولا أصالة ولا إضافة يضيفها التلميذ إلى أستاذه، وكأن كل ما ينتظر منه للأجيال التى تتلوه أن يحكى لها ما سمعه أو قرأه على الشيخ بلفظه غير ناقص منه ولا زائد عليه.

وهو خطأ فى الفهم والتصوّر إذ لم يكن المراد حين يكتبون على الكتب كلمة سمع أو قرأ إثبات الأخذ عن الشيوخ، إنما كانوا يريدون شيئًا أهمّ من ذلك هو التثبتّ من صحّة نسبة الكتاب إلى صاحبه أو راويه خشية أن تكون نسبته مغلوطة فى عصور كان يتداول فيها الكتبَ الوراقون، وكان منهم جهلاء فكانوا يُدْخلون على عنواناتها وأسماء مؤلفيها وبعض صفحاتها غير قليل من الخلل والاضطراب.